

والفطرة والزكاة والفدية والصوم والقطع والضمائم والوصية والميراث ومهر المثل والتسمية والقيمة والفدية والاجر والصبب والفتنة  
 نهركذا لا يجمع بين مهر وضمان اقضاءها وموتها من جماعه وس  
 في الجناية والحيف والنقاس للمساواة في العذر **ويقتضى فاقضى الوضوء**  
 لانه خلف عنه في اخذ حكمه عيني قال في شرح الفقيه ولو قال ناقض  
 الاصل ليع الوضوء والغسل كان احسن وقوله في البحر كل شئ يقضى  
 الغسل يقضى الوضوء فالعبارتان على حد سواء في النهي بان بينهما  
 عموم او خصوصا مطلقا لا نفرا واحدهما في ان ما يقضى الوضوء  
 لا يقضى الغسل وان لزم من نقض الغسل نقض الوضوء الا ترى انه  
 لو تيمم للجناية ثم حدث حدثا اصغر انتقض تيمم الوضوء فقط  
 وبقي تيمم وبهذا التضع منع كونهما على حد سواء واجاب الحموي بان  
 المراد بالوضوء الطهارة اعم من ان تكون عن حدث او جناية بطريق  
 استعمال الخاص في العام مجازا وكذا ينقضه زوال العذر المبيح له  
 بذهاب العذر او المرض او البرء او وجود الالة ويشمل هذا قوله  
**والقدرة على استعمال الماء الكافي** لان غير الكافي كالمعدوم والمراد  
 من كونه كافي ان يحصل به الكفاية بالمقايض الفرض بغسل الاعضاء  
 مرة واحدة على ما هو المختار بدليل ما في النهي عن الخلاصة تفريعا  
 على اشتراط الكفاية حيث قال حتى لو توضع بما فنقض عن احدي

رجليه ان غسل كل عضو مرتين او ثلثا بطل تيممه ثم المختار انتهى  
 وكان على المصنف ان يزيد قيد كونه فاضلا عن حاجته كما في سنن  
 الكنز لان المشغول بالحاجة كالمعدوم **ومقطوع اليدين والرجلين**  
 اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يعيد وهو الاصح وقال  
 بعضهم سقطت عنه الصلوة ويسمى الاثر وجهه وذراعيه بالارض  
 ولا يتر له الصلوة ويسمى الاقطع ما بقي من المفروض كغسله ويقط ان  
 يتجاوز القطع محل الفرض **باب المسح على الخفين** قال هو من  
 خصائص هذه الامة وهو لغة امرار اليد على الشئ واصطلاحا  
 عبارة عن رخصة مقدرة جملتها تيمم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام  
 بحرثما السراغ والاولى ان يقال واصابة اليد المبسطة الخف او ما يقوم  
 مقامه في الموضع المخصوص في المدة الشرعية تيمم خفا اخذ من  
 الخفة بالمسح لان الحكم حذف به من الغسل الى المسح وشرطا جواز  
 المسح ان يكون ساترا للكعب وامكان الفرجه كما في المحيط والمشي  
 به فرسخا كما في حاشية الهداية وفي التنبيه اشعار بانه لا يجوز المسح  
 على خف واحد بلوعذر وينبغي ان لا يكون ستر الكعب شرطا عند  
 زفر صوى ووجه المناسبة ان التيمم خلف عن الكل والمسح خلف  
 عن البعض ظاهرا ولهذا قدم التيمم وهو افضل من غسل الرجلين  
 اخذ ابا اليسر وقيل الغسل افضل كذا ذكره ملا مسكين قوله ولهذا  
 قدم التيمم اي ولكون التيمم خلفا عن الكل والمسح خلفا عن

بوجه

Copyrighted material by University